الشروط العامة لبيع منتجات و/ او خدمات همبل
(جمهورية مصر العربية)
(ARAB REPUBLIC OF EGYPT)

تسري اعتبارا من يونيو 2021

1. التعريفات
المشتري يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و / أو الخدمات من البائع.
الشروط تعني الشروط العامة لبيع منتجات همبل و / أو خدماتها.
العقد يعني الاتفاقية بين البائع والمشتري لبيع وشراء المنتجات و / أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط ، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضمانات الأداء.
المنتجات المانعة للتسرب تعني تلك المنتجات التي تشتمل على الدهانات والطلاء والمنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عبواتها التي يبيعها البائع للمشتري بموجب العقد.
المنتجات تعني كافة الدهانات والطلاءات والمنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات المانعة للتسرب بالإضافة إلى عبواتها التي يبيعها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
البائع تعني كيان همبل الذي يقبل الطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتجات و / أو الخدمات.
الخدمات تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البائع إلى المشتري بموجب العقد.

2. المجال
أ) هذه الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البائع بموجبها بتوريد المنتجات و / أو الخدمات التي يوديها للمشتري ما لم يتفق البائع صراحةً على خلاف ذلك كتابةً.
(ب) أي شروط وأحكام يزعم المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقدمه المشتري لا تشكل جزءًا من العقد. لا يلتزم البائع بشروط الشراء المتضاربة التي يوفرها المشتري حتى لو لم يرفض البائع أو يتعارض صراحة مع هذه الشروط المتضاربة.
(ج) لن تتأثر قانونية وصلاحية وإنفاذ البنود الأخرى في هذه الشروط إذا كانت أحد البنود أو أصبحت غير قانونية أو غير صالحة أو غير قابلة للتنفيذ.

3. التسعيرات وقبول الطلب
هي عرض لتسعيرات البائع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء) ، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و / أو الخدمات من البائع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البائع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب كتابياً من قبل البائع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و / أو الخدمات.

4. الأسعار وشروط الدفع
أ) أن يكون سعر المنتجات و / أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البائع كتابةً. كافة الأسعار لا تشملها الضرائب ، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وتكاليف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات العبوة الاعتيادية للبائع ولكن تُستبعد الرسوم الأخرى ، على سبيل المثال رسوم التلوين ورسوم الطلبات الصغيرة وما إلى ذلك.
(ب) تعتمد الأسعار على المواد الخام والتصنيع والتكاليف الأخرى ذات الصلة التي يتكبدها البائع. في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبائع بنسبة 5٪ (خمسة بالمائة) أو أكثر ما بين إبرام العقد وتاريخ التسليم المتفق عليه ، يحتفظ البائع بالحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغييرات بشكل مباشر.
(ج) يجب على المشتري دفع مبلغ الفاتورة بالكامل خلال 30 (ثلاثون) يوماً من تاريخ الفاتورة أو كما هو ثابت في الفاتورة. أن يتم الدفع من قبل المشتري بالعملة المحددة في الفاتورة. يحق للبائع الحصول على الفائدة للمدفوعات المتأخرة بواقع 5٪ (خمسة بالمائة) سنوياً (محسوبة على أساس شهري بالنسبة التناسبية) فوق السعر الأساسي للبنك المركزي في بلد موطن البائع أو إذا كان أقل ، أعلى معدل مسموح به بموجب القانون الإلزامي بذات العلاقة.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة (بما في ذلك الرسوم القانونية) التي قد يتكبدها البائع عند تحصيل المبالغ المتأخرة.
(هـ) لا يجوز للمشتري وقف المبالغ المستحقة للبائع أو خصم المبالغ فيما يتعلق بالمطالبات أو المبالغ المتنازع عليها.

5. الانهاء وتعليق العمل
أ) يحق للبائع إنهاء العقد بأثر فوري وبدون إشعار مسبق إذا كان المشتري في حالة أنه خرق الالتزامات لهذه الشروط أو العقد. أن يشمل الخرق المادي على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يكون فيها المشتري: (1) عدم امتثاله للبند 10 من هذه الشروط ، (2) التوقف عن التداول ، (3) الفشل في الوفاء بالتزامات الدفع عند استحقاقها ، (4)) يتبين بأنه غير قادر على سداد الدين (5) يسعى للحصول على تسوية مع دائنيه ، أو (6) يخضع لأمر أو قرار فيما يتعلق بالتصفية ، بالإدارة أو الإنهاء أو الانحلال أو تعيين مدير أو مسؤول مماثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
(ب) في حالة إنهاء البائع للعقد ، فإن جميع الأقساط المستحقة للمنتجات و / أو الخدمات التي تم تسليمها تعتبر مستحقة وواجبة السداد على الفور.
(ج) أن يُعفى البائع من التزاماته بموجب هذه الشروط من تاريخ الإنهاء باستثناء ما يتعلق بالطلبات الخاصة بالمنتجات و / أو الخدمات التي تم توريدها بالفعل و / أو المنفذة ودفع ثمنها بالكامل في تاريخ الإنهاء.
(د) يتم تعليق التزام البائع بتسليم المنتجات و / أو الخدمات إذا أخفق المشتري في السداد المستحق خلال 14 يوماً من تاريخ استحقاق أي مبلغ مستحق مدين به للبائع في تاريخ التسليم وذلك بموجب العقد أو أي اتفاقية أخرى مع البائع. لن يؤثر تعليق التسليم هذا على حقوق البائع الأخرى بموجب هذه الشروط. البائع غير ملزم باستئناف عمليات التسليم حتى يقوم المشتري بدفع جميع المبالغ المتأخرة ، بما في ذلك جميع المصاريف وأي فائدة متراكمة.

6. التسليم ، الحق الشرعي والمخاطر
أ) أن يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط البيع المستخدمة بموجب قواعد إنكوتيرم 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحتفظ البائع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
(ب) تنتقل مخاطر المنتجات إلى المشتري بوقت مسبوق من (1) عندما يتم تسليم المنتجات إلى المشتري ، أو وكيل المشتري ، أو الشخص الذي فوضه المشتري بقبول التسليم ، أو (2) تاريخ التسليم المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
(ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وملكيتها حتى استلام الدفع بالكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة وكيل وحارس أموال للبائع ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتعريف بسهولة على أنها ملكية البائع ، (3) عدم إتلاف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتجات أو المتعلقة بها ، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مؤمنة نيابة عن البائع بكامل سعرها ضد جميع المخاطر. يحق للبائع استرداد مدفوعات المنتجات بغض النظر عن أن ملكية أي من المنتجات لم تنتقل من البائع. في حالة عدم قيام المشتري بدفع ثمن الشراء بالكامل أو في حالة بدء إجراءات الإفلاس ضد المشتري ، يحق للبائع أو ممثله استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول مباني المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخطوات أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي تكبدها البائع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتحصيل ، أو (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقات مطلوبة لإمكانية تسليم المنتجات و / أو الخدمات في الوقت المحدد.
(هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و / أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلى عن ذلك ، بخلاف أسباب القوة القاهرة ، يحق للمشتري لمثل هذا الإلغاء (جزء منه) الطلبية الذي لم يتم تسليمه. يقبل المشتري لمثل هذا الحق في الإلغاء كإصلاح فقط وله أن يتنازل صراحةً عن أي حقوق أخرى. يحق للبائع إبلاغ المشتري عن أي تأخير أو تأخير متوقع في التسليم إلى المشتري سوياً مع تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة. إذا لم يتمكن المشتري من قبول تاريخ (تواريخ) التسليم الجديد ، يظل من حق المشتري من خلال إشعار كتابي للبائع إلغاء الطلب جزئياً أو كلياً.
(و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (خلال 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو عيب أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فسيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء بذات الصلة مقبولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
(ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص ووثائق الفحص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء ذمة المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقات) أخرى.

7. القوة القاهرة
أ) يُعفى البائع من التزامه بتسليم المنتجات و / أو الخدمات في تاريخ التسليم ، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البائع من أداء التزاماته (القوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البائع من أداء التزاماته لمدة 60 (ستين) يوماً متتالية ، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
(ب) يجوز للبائع اقتطاع ، تقليل أو تعليق تسليم المنتجات و / أو الخدمات لتخصيص قدرته على التوريد بشكل معقول بين المشتري وعملائه الآخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البائع من تسليم جميع المنتجات و / أو الخدمات والامتثال الكامل بأوامر من عملائه الآخرين. في مثل هذه الحالة ، يحق للمشتري إلغاء الطلب (الطلبات) التي لم يتسلمها. يحدد هذا البند سبل الإصلاح الوحيدة المتاحة للأطراف في حالة القوة القاهرة.

8. ضمان البائع ومحدودية المسؤولية
مسؤولية البائع للبضائع عن المنتجات:
أ) في حالة ما إذا كانت البضاعة منفصلة ومستقلة بذاتها بضمان البائع للمنتج أو صدرت بارتباطها بالعقد من قبل البائع إلى الحد الذي يوجد به تعارض بينها وبين هذه الشروط ، فإن هذه الشروط المتعلقة بها تكون سارية بضمان البائع المستقل عن استبعاد هذا البند.
(ب) يضمن البائع أنه عند التسليم ولمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ التسليم أو انتهاء الصلاحية المطبقة ، سيتوافق كل منتج مع صحيفة بيانات المنتج المعمول بها و / أو المواصفات كما هو الحال عند التسليم ولن يتحمل البائع أي مسؤولية أخرى بموجب هذا العقد (بوضوح أو ضمناً) تقصيراً أو غير ذلك بالنسبة للجودة ، الأداء ، القابلية للتسويق أو الملاءمة لأي غرض للمنتجات.
(ج) لا يشمل ضمان البائع العيوب أو الأضرار التي تحدث في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معقول من خلال وسائل الإصلاح العادية بسبب شكلها أو موقعها. كما لا يشمل ضمان البائع الضرر الناجم عن التلف الميكانيكي أو اللحام أو غيرها الناتج عن التسخين ، الهجوم البكتيري ، التلوث ، الإجراءات الكهروميكانيكية ، التلف أثناء الإصلاح ، التلف تحت الطلاء المستعمل أو الاحتكاك ، باستثناء التلف الطبيعي العادي. يتحمل البائع المسؤولية بموجب هذا الضمان فقط ، إذا قام المشتري (أو من كان بذات الصلة ، المقاول من الباطن) لديه:
(1) إعداد الطبقة الخارجية بكاملها قبل الطلاء ، وطلاء المكان بشكل صحيح وصيانته بعد الطلاء ، كل ذلك وفقاً لمواصفات المنتج وأي توجيه صادر من البائع ،
(2) نقل المنتجات وتخزينها والتعامل معها واستخدامها وفقاً لكافة المعلومات المقدمة إلى المشتري من قبل البائع وأي عادات تجارية دولية للتجارة ،
(3) تقديم مطالبة مكتوبة توثق العيب المزعوم في أو تلف المنتجات خلال 10 (عشرة) أيام من التاريخ الذي علم فيه المشتري لأول مرة أو كان من الممكن أن يكون على علم بالعيب أو الضرر بشكل معقول ،
(4) السماح للبائع بوقت معقول الوصول إلى فحص المنتجات ، منطقة طلبهم ويسمح للبائع بفحص أي سجلات صيانة أو غيرها من السجلات ذات الصلة (والتي يجب على المشتري الاحتفاظ بها وفقاً للممارسات الجيدة) ،
(5) الامتثال بالالتزام بها بموجب هذه الشروط ، بما في ذلك السداد في الوقت المناسب لسعر الشراء ، و
(6) التوقف عن استخدام المنتجات بمجرد عثور المشتري للعيب.
(د) بالنسبة للمنتجات المانعة للتسرب ، أن يكون البائع مسؤولاً عن خرق الضمان في هذا البند 8 إذا نتج عنه عدم التطابق:
(1) بسبب أن المشتري بذل المنتج المانع للتسرب بذات النوعية ، أو مزجه أو استخدمه مع أي مادة غير معتمدة،
(2) بصفة كلية أو جزئية ، بسبب ضرر متعمد أو ظروف بيئية غير طبيعية أو شديدة التغير ، أو
(3) بصفة كلية أو جزئية ، بسبب أي إهمال أو سوء استخدام للمنتج المتضخم ذو الصلة ، أو المواصفات غير الكافية لسمك الطلاء و / أو درجة الحرارة الحرجة / المحددة أو إعداد السطح أو الطلاء بطريقة غير مناسبة من قبل أي شخص آخر غير البائع أو وكلائه.
(هـ) في حالة خرق الضمان بموجب هذا البند 8 ، يجب على البائع ، بناءً على اختياره ، إما استبدال المنتج أو رد سعر المنتج المعيب بالكامل. لا يحق للمشتري الحصول على أي تعويض آخر. يجوز للبائع تعليق عمليات التسليم اللاحقة للمنتجات أو تأجيل تواريخ التسليم المقابلة وفقاً لذلك حتى يتم تحديد صلاحية مطالبة المشتري بشكل نهائي.
مسؤولية البائع عن الخدمات
(و) البائع مسؤول فقط عن المشورة الفنية ، التعليمات والمعلومات الأخرى بشأن استخدام المنتجات أو الخدمات الأخرى التي يقدمها البائع أو ممثله إذا كان بإمكان المشتري إثبات أن (1) البائع قد قدم المشورة أو الخدمات بإهمال في ضوء المعلومات والمعدات والمعرفة المتاحة للبائع في ذلك الوقت ، و
(2) أن المشتري قد تكبد خسارة مباشرة نتيجة لذلك.

مسؤولية البائع للخدمات الخاصة بالمنتجات المانعة للتسرب
لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي نصيحة أو خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقاوليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتج (المنتجات) المانعة للتسرب لم يدفع المشتري مقابلها بشكل منفصل عن أي منتج مانع للتسرب آخر أو خدمة ، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المجانية وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.

(ز) يكون البائع مسؤولاً فقط إذا قدم مثل هذه المشورة أو الخدمة بإهمال مع الأخذ في الاعتبار بأن المعلومات والمعدات وسهولة المعرفة المتوفرة للبائع في ذلك الوقت (بما في ذلك ما تم تقديمه من قبل المشتري) ، لكن على المشتري أن يقر صراحةً أنه يجوز استخدام المنتجات المانعة للتسرب للاستخدامات خارج نطاق معرفة البائع أو خبرته ، الاختلافات البيئية ، والتغييرات في الإجراءات أو الاستخدام ، أو استقراء البيانات قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية ؛ وأن المنتجات المانعة للتسرب مخصصة للاستخدام من قبل المشترين الذين يتمتعون بالمهارات والدراية بذات الصلة في الاستخدام السليم لهذا النوع من المنتجات.
حدود المسؤولية
1) أن لا تتجاوز مسؤولية البائع تجاه المشتري السعر المدون في الفاتورة للمنتجات و / أو الخدمات ، باستثناء ما يتعلق بالمنتجات المانعة للتسرب (والخدمات بذات الصلة) فقط ، إذا كانت سبل الإصلاح متوفرة بموجب البند 8 (هـ) غير قابلة للتنفيذ بموجب القانون المعمول به ، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مسؤولية البائع ضعفين (2) للسعر المدون في الفاتورة.
(ح) لن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسارة في الأرباح ، الكسب ، ضياع الوقت ، السمعة ، خسارة استخدام السفن ، الآلات أو المعدات. لن يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر خاص أو تابع / غير مباشر مهما كان.
(ط) لن يكون البائع مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث ناتج عن استخدام المشتري للمنتجات.
(ك) أي استثناءات أو حدود المسؤولية بموجب هذه الشروط تكون في صالح البائع الذي تمت الموافقة على التمديد له لصالح جميع الشركات و / أو الأفراد داخل مجموعة همبل.
(ل) مع مراعاة القانون المعمول به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الإصابة الشخصية والوفاة ، لن تكون للمشتري أي مطالبة ضد البائع ، بموجب العقد أو المسؤولية التقصيرية ، فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذه أو تسليمه بموجب العقد ما لم يتم إخطار البائع كتابياً من هذه المطالبات خلال 24 (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ التسليم.

9. حقوق الملكية الفكرية
البائع (أو همبل) هم ويبقون ملاكاً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و / أو الخدمات ، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع وطلبات براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعلومات التقنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به. لا يكتسب المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الانجازات التي طورها البائع خصيصاً للوفاء بالعقد ، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرية للبائع (أو همبل).

10. الامتثال ، مراقبة الصادرات والعقوبات
يتعهد المشتري بأن عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام العقوبات و لوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قام المشتري بخرق هذا البند 10 ، يحق للبائع إما تعليق العقد أو إنهائه دون أي مسؤولية أو تكلفة يتحملها البائع.

11. بنود متنوعة
(أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب العقد.
(ب) لا يتم تثبيت العقد بالشراكة أو بالمشروع المشترك بين البائع والمشتري ، ولا يجوز تصوير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك أعمال للطرف الآخر.
(ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو إصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي خرق أو تقصير لاحق.
(د) الشخص الذي ليس طرفاً في هذا العقد ليست له أي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قانون 1999 ، أو أي قانون إلزامي مماثل معمول به ، لإنفاذ أي بند من بنود هذا العقد.

12. اختيار القانون والاختصاص
(أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً لقوانين جمهورية مصر العربية مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي تضارب في مبدأ القانون.
(ب) بالنسبة لجميع المبيعات خارج جمهورية مصر العربية، يخضع العقد و يفسر وينفذ وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي مبدأ تعارض مع القانون. ليخضع أي نزاع للتحكيم من قبل محكم منفرد يتم تعيينه واتخاذه من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي ("LCIA") وفقاً لقواعد إجراءات التحكيم المعتمدة من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التحكيم في لندن وتجرى المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التحكيم نهائياً وقاطعاً وملزماً للطرفين.
(ج) ومع ذلك ، يوافق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبائع أخذ تحصيل قانوني والحصول على ضمان لمطالبات البائع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات الحجز البحري ضد السفينة المذكورة في التسعيرة أو في الطلب ، أو أي سفينة شقيقة ، أو ، إذا كان مصرحاً بذلك بموجب القانون المحلي ، السفن الأخرى تكون خاضعة لنفس السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.